اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 24-01-2015 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 56 رقم القصاصة: 1

استقرار الحكم نابع من وعي القيادة بأهمية الإقتصاد والتنمية

حضور فاعل لاجتماعات قمة العشرين التي تضم أقوى الاقتصادات العالمية

خادم الحرمين الشريفين - يرحمه الله- وعدد من قادة مجموعة العشرين

شملت جميع القطاعات وركزت على تطوير هيكل الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة

١٠ سنوات من الرخاء في العهد الميمون للملك عبدالله.. الاقتصاد السعودي يحقق أرقاماً قياسية ومعدلات نمو تاريخية

الناتج المحلي الإجمالي يتضاعف بنسبة ١٢٩,٣٪ إلى ٢,٨٢ تريليون ريال في عام ٢٠١٤

المالية العامة للدولة تحقق أعلى فائض في تاريخ الاقتصاد المحلي يبلغ ٣٧٤ مليار ريال

عدد السعوديين العاملين في الدولة يرتفع الى ١,١ مليون بنسبة ٤٢,١٪ كأعلى نسبة توظيف

■ بمزيد من الحزن والأسى تلقى الشعب السعودي خبر فراقهم لفقيد الأمة العربية والإسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، تغمده الله بواسع رحمته وأحسن إليه كما أحسن لشعبه وأمته، ويخيم الألم على مشاعر السعوديين وأشقائهم العرب والمسلمين وعزاؤهم حسن ظن بالله -عز وجل- أن يغفر له ويسكنه فسيح جناته.

وكل أيدي السعوديين مرفوعة إلى السماء، تدعو الله أن يوفق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله- ويعينه بأخيه صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية.

خلال العهد الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- الذي بدأ بمبايعته ملكاً للمملكة العربية السعودية يوم الأحد ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ الموافق ٢ أغسطس ٢٠٠٥م، حققت البلاد أرقاماً قياسية ومعدلات نمو تاريخية فاقت كل التوقعات، وشملت كل قطاعات الاقتصاد الوطني للبلاد، وفيما يلي استعراض لأهم الإنجازات التنموية وأبرز معالم النهضة الوطنية الشاملة للبلاد خلال عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

معدلات نمو تاريخية

استطاعت المملكة في عهد الملك عبدالله تحقيق معدلات نمو عالية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني، فقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من ١,٢٣ تريليون ريال في عام ٢٠٠٥ (عام البيعة) إلى نحو ٢,٨٢ تريليون ريال في عام ٢٠١٤ محققاً نسبة نمو بلغت ١٢٩,٣٪ وهي أعلى نسبة نمو بين دول مجموعة العشرين التي تضم أقوى الاقتصادات العالمية.

وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة- بعد استبعاد أثر التضخم) من ١,٥٣ تريليون ريال في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٢,٤٤ تريليون ريال في عام ٢٠١٤ محققاً معدل نمو بلغ ٥٩,٥٪ في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله.

وارتفع متوسط الدخل الفردي للمواطن من ٥٣ ألف ريال في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٢ ألف ريال في عام ٢٠١٤ مرتفعاً بنسبة ٧٣,٨٪، وواصلت حكومة المملكة في عهد الملك عبدالله -رحمه الله- خطتها في إطفاء الدين العام، حيث انخفض حجم الدين العام على الحكومة المركزية من ٤٦٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٤ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤ محققةً معدل بلغت نسبته ٩٠,٤٪، وانخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٧,٣٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ١,٦٪ في عام ٢٠١٤، وبذا تكون المملكة أقل دول العالم في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لصندوق النقد الدولي.

الفوائض المالية

وبلغ إجمالي الفوائض المالية التي حققها الاقتصاد السعودي خلال العهد الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رحمه الله – نحو ٢ تريليون ريال. وتحققت الفوائض المالية في عهد الملك عبدالله بالرغم من ارتفاع النفقات العامة للدولة من ٣٤٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٥، إلى نحو ١,١ تريليون ريال في عام ٢٠١٤ مرتفعةً بنسبة ٢١٧,٥٪ نتيجة الأوامر الملكية القاضية بزيادة دعم المشاريع والبرامج التنموية، والالتزامات المترتبة على تثبيت العاملين، وزيادة عدد العاملين في الدولة، وتعويض صندوق التنمية العقارية عن الإعفاءات وزيادة رأس ماله ورأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي، وإعانة الباحثين عن عمل «حافز»، والتوسع في الانفاق على مخصصات برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي.

وبفضل الله – عز وجل – حققت المالية العامة للدولة أعلى فائض في تاريخ الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٢، حيث بلغ الفائض نحو ٣٧٤ مليار ريال. ويعادل إجمالي الفوائض المالية التي حققتها المملكة في عهد الملك عبدالله نحو ٥٢٪ من إجمالي المصروفات الجاري خلال فترة حكمه الميمونة.

واستطاع المملكة في عهد الملك عبدالله مضاعفة إجمالي أصولها الاحتياطية بنحو ٤ مرات، حيث ارتفع إجمالي الأصول الاحتياطية للمملكة من ٥٨١ مليار ريال في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٢,٧٥ تريليون ريال في نهاية عام ٢٠١٤ محققة معدل ارتفاع بلغت نسبته ٣٧٢,٨٪. وأصبحت المملكة ثالث أغنى بلد من حيث حجم الأصول الإحتياطية بعد الصين واليابان وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي. واحتياطيات السعودية تمثل ٥٦,٤٪ من إجمالي احتياطيات دول منطقة اليورو مجتمعةً.

وتمكّن الاقتصاد السعودي من تحسين أدائه مع الاقتصاد العالمي في عهد الملك عبدالله، حيث تشير البيانات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات ارتفع من ٣٣٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٤٤٠ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مرتفعاً بنسبة ٣٠,٤٪. وبهذا الأداء المميز تكون المملكة العربية السعودية وفقاً لصندوق النقد الدولي ثالث أكبر اقتصاد عالمي من حيث فائض الحساب الجاري بعد الصين وألمانيا.

وارتفع عدد السعوديين العاملين في الدولة من ٧١٣ ألف مواطن في عام ٢٠٠٥ إلى مليون و١٤٦ ألف مواطن في عام ٢٠١٣ مرتفعاً بنسبة ٤٢,١٪ وهذه أعلى معدلات نمو تحققها الدولة في توظيف المواطنين.

مخصصات الضمان الاجتماعي

وارتفعت مخصصات الضمان الاجتماعي من ٣,٠ مليارات ريال في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ١٣ مليار ريال في عام ٢٠١٣ (وفقاً للتقديرات المبنية على أحدث تقرير لوكالة الضمان الاجتماعي للفترة من ١٣ مارس إلى ١٠ أبريل ٢٠١٣)، أي بمعدل نمو بلغ ٣٣١,٩٪ في عهد الملك عبدالله. وارتفع عدد المستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي من ٣٨٧ ألف مستفيد إلى نحو ٧٨١ ألف مستفيد بزيادة بلغت نسبتها ١٠٢,١٪ خلال الفترة. ويزيد إجمالي ما تم صرفه للمستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي عن ١٠٠ مليار ريال في عهد الملك عبدالله.

ولم تألُ حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تقديم الدعم والمساعدات الخارجية لاسيما للدول العربية والإسلامية، حيث ارتفع إجمالي مساعدات المملكة الخارجية من ٤,١ مليارات ريال في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٦,٤ مليارات ريال في عام ٢٠١٢، وبلغ إجمالي مساعدات المملكة الخارجية منذ تولي الملك عبدالله مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٥ إلى نهاية عام ٢٠١٢ نحو ٩٧,٥ مليار ريال.

ومن معالم النهضة التي شهدتها البلاد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رحمه الله – زيادة عدد المصانع القائمة من ٤٠٥٨ مصنعاً في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٨٦٢ مصنعاً قائماً في نهاية عام ٢٠١٢، أي بنسبة ارتفاع بلغت ٤٤,٥٪ خلال الفترة. وزيادة عدد المدارس في التعليم العام من ٢٤,٥ ألف مدرسة في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٢٧,٧ ألف مدرسة في عام ٢٠١٢، وارتفاع عدد المستشفيات من ٣٧٤ مستشفى في عام ٢٠٠٥م إلى نحو ٤٣٥ مستشفى في عام ٢٠١٢م، وزيادة عدد المراكز الصحية والمستوصفات الخاصة من ٢٩٦٠ مستوصف إلى ٤٤٢٧ مستوصفاً ومركزاً صحياً في عام ٢٠١٢م مرتفعاً بنسبة ٤٩,٦٪ في عهد الملك عبدالله.

القوة التصويتية في صندوق النقد

وقد حافظت المملكة في عهد الملك عبدالله – رحمه الله – على مكانتها وعضويتها المستقلة في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، وتحتل المملكة المرتبة الثامنة عالمياً من حيث القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي من بين ١٨٥ دولة عضو في الصندوق. حيث تمثل القوة التصويتية للمملكة ما نسبته ٢,٨٠٪ من إجمالي القوة التصويتية للدول الأعضاء في الصندوق. كما تحتل المملكة المرتبة السابعة عالمياً من حيث حجم الاحتياطيات من حقوق السحب الخاصة «SDR» التي يصدرها صندوق النقد الدولي حتى نهاية ٢٥ أبريل ٢٠١٤.

وتمكّنت المملكة في عهد الملك عبدالله من رفع احتياطياتها من وحدات حقوق السحب الخاصة من ٢,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦,٢ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣ مرتفعةً بنسبة ١٦٥٤٪. وارتفع وضع احتياطيات المملكة لدى صندوق النقد الدولي من ٧,١ مليارات ريال في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩,٣ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣ مرتفعاً بنسبة ١٧١٪ في عهد الملك عبدالله.

وقد أولى الملك عبدالله - رحمه الله- في بداية عهده اهتماماً بالغاً لتطوير الهيكل العام لاقتصاد البلاد، وتحقيق التنمية المستدامة. لذا تميزت بداية عهده بالتركيز على المشاريع طويلة الأجل مثل إنشاء المدن الاقتصادية، وتأسيس شركات البتروكيماويات العملاقة، وتطوير المدينتين المقدستين بتنفيذ مشاريع التوسعة وقطار المشاعر وغيرها من المشاريع التي ستساهم في خدمة ضيوف الرحمن وجعل الحج أكثر يسراً وسهولة وروحانية. كما أمر – رحمه الله- بإنشاء مركز الملك عبدالله المالي الذي سيجعل من الرياض مركزاً مالياً رائداً على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المواطن هدف التنمية

ولأن المواطن هو هدف التنمية ووسيلتها، فقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله – رحمه الله- بإنشاء الجامعات في مختلف مناطق المملكة. وأقر في عام ٢٠٠٥ برنامج الابتعاث الخارجي (لمدة خمس سنوات) للحصول على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات من طب، وصيدلة، وهندسة، ومحاسبة، وقانون، وحاسب آلي، وتجارة إلكترونية، بالإضافة إلى العلوم الأساسية (الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء). وتجاوز عدد المستفيدين من البرنامج ١٠٠ ألف طالب وطالبة. وأمر – رحمه الله – في عام ٢٠١١ بتمديد برنامج الابتعاث الخارجي لمدة خمس سنوات أخرى، وضم كافة الطلبة والطالبات الذين يدرسون خارج المملكة على حسابهم الخاص.

وقد حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله – رحمه الله- على أن تنعكس التنمية بشكل مباشر على المواطن وتحسين ظروفه المعيشية، لذا أمر – رحمه الله- في ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ بإنشاء أضخم مشروع سكنية في التاريخ، حيث وجه بإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بتكلفة إجمالية ٢٥٠ مليار ريال تم تحولها من فائض ميزانية عام ٢٠١١.

قد عبّر الملك عبدالله - رحمه الله – عن منهجيته في إدارة دفة الحكم في أول خطاب ألقاه بعد البيعة، حيث قال: «أعاهد الله ثم أعاهدكم أن اتخذ القرآن دستورا والإسلام منهجا وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة ثم أتوجه إليكم طالبا منكم أن تشدوا أزري وأن تعينوني على حمل الأمانة وأن لا تبخلوا عليّ بالنصح والدعاء. والله أسأل أن يحفظ لهذه البلاد أمنها وأمانها ويحميها ويحمي أهلها من كل مكروه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

رفع مخصصات الضمان الاجتماعي إلى ١٣ مليار ريال بمعدل نمو يبلغ ٣٣١,٩٪

إجمالي مساعدات المملكة الخارجية منذ تولي الملك عبدالله مقاليد الحكم وصلت إلى ٩٧,٥ مليار ريال

إجمالي الأصول الاحتياطية يتضاعف ٤ مرات إلى ٢,٧٥ تريليون ريال

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 24-01-2015 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 56 رقم القصاصة: 2

الشكل 1: معدل نمو الاقتصاد الوطني في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الشكل 2: متوسط دخل الفرد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله (ألف ريال سنوياً)

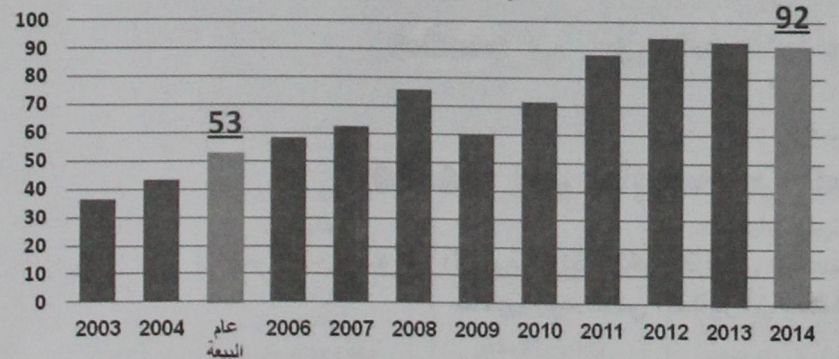

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الشكل 3: خطة اطفاء الدين العام في العهد الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله

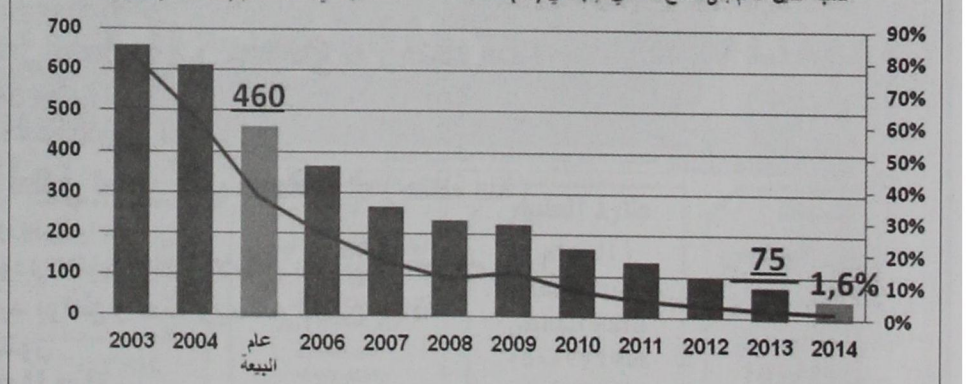

المصدر: وزارة المالية.

شكل 4: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2014م

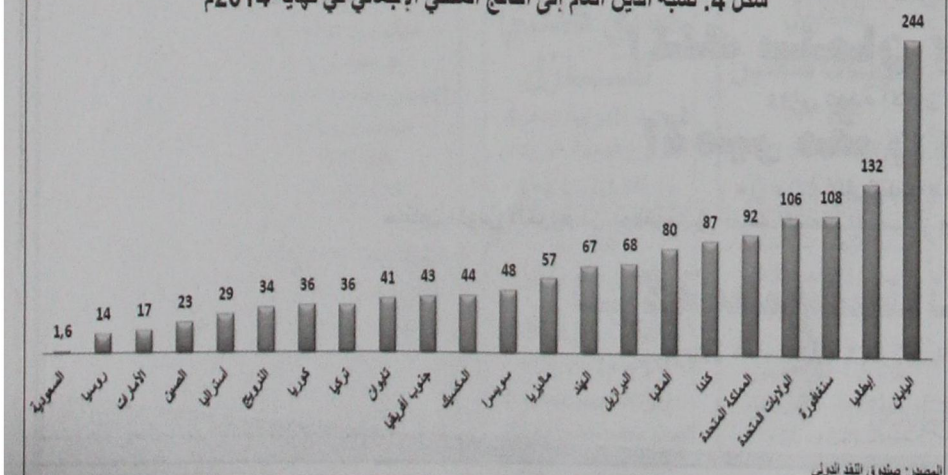

المصدر: صندوق النقد الدولي